المحور الثالث: العراق والقضايا البيئية والمناخية

سياسات العراق المائية في ظل ظاهرة الاحتباس الحراري: تحديات الترشيد والاستدامة

أ.د. أحمد عبدالله ناهي
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

م.م. عمر حسين علوان
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

ملخص:

يشهد العالم في العقود الاخيرة ظاهرة الاحتباس الحراري التي نتجت عن التطور الصناعي الذي ادى الى اطلاق الغازات الدفيئة في الفضاء مما ادى الى ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض بصفة عامة مما مثل ازمة عالمية تحاول الدول معالجتها عن طريق توقيع اتفاقيات لغرض خفض الانبعاثات الغازية التي ينتج عنها الاحتباس الحراري ولقد عانى العراق ولا يزال من اثار هذه الظاهرة على مناخه مما ادى الى ارتفاع درجة الحرارة بشكل عام وانخفاض كميات الامطار الساقطة على الاراضي العراقية مما مثل تهديدا للنشاط الزراعي لقد حاولت الحكومة العراقية ولا تزال تبني سياسات مائية تواجه هذه الظاهرة وتحاول تقليل انعكاساتها السلبية على الاراضي العراقية

المقدمة

يمتلك العراق نهرين عملاقين هما دجلة والفرات شكلت على مدى التاريخ وفرة مائية لهذا البلد جعلته موطناً لزراعة العديد من المحاصيل الأساسية كالقمح بل إن العراق كان المركز الأول في العالم بزراعة النخيل وتصديره , ولكن بمرور السنين وبفعل سياسات دول الجوار المائية التي تجاوزت على حصة العراق المائية من جهة والسياسات المائية العراقية الخاطئة وإهمال الانشاءات المائية من القنوات والسدود من جهة ثانية وبفعل الاحتباس الحراري وندرة سقوط الأمطار وقلة مستوياتها في السنوات الأخيرة من جهة ثالثة اصبح العراق يعاني شحه في الواردات المائية بل وفي المخزون الإستراتيجي من المياه مما أثر على ملايين السكان العراقيين.

لقد حاولت الحكومة العراقية ولا تزال تبني سياسات مائية تواجه هذه الظاهرة وتقلل انعكاساتها على المواطنين وعلى الأراضي الزراعية سواء عن طريق عقد الاتفاقيات مع دول المنبع للنهرين العظيمين (دجلة والفرات) أو عن طريق ترشيد استهلاك المياه ومنع زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة منها.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية موضوع المياه بالنسبة للعراقيين سواء لتوفير مياه الشرب أو الزراعة أو الاستعمالات الصناعية وتشغيل محطات الكهرباء إلخ...

الهدف من البحث : يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات المائية العراقية التي تسعى من خلالها الجهات الحكومية المختصة إلى مواجهة أثار شح المياه في العراق.

أشكالية البحث : تتمثل مشكلة البحث في أن السياسات المائية التي تتبعها الحكومة العراقية رغم أهميتها وجديتها إلا أنها لا تزال غير كافية في مواجهة النقص المائي في العراق وعليه سيكون السؤال هنا وما هي أهم السياسات التي تتبعها الحكومة العراقية في مواجهة الشح المائي الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري وما هي أهم المعوقات التي تواجهها.

فرضية البحث : ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها : أن الإجراءات التي تتبعها الحكومة العراقية لتأمين المياه اللازمة لحياة المواطنين بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود وتذليل الصعاب لتوفير المياه وتحسين كميتها ونوعيتها واستدامتها.

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد وصف وتحليل الظاهرة السياسية وبيان أسبابها ونتائجها..

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور : يتضمن المحور الأول : دراسة في المفاهيم ويتضمن المحور الثاني: طبيعة وانعكاسات ازمة المياه على العراق بينما يتضمن المحور الثالث : اليات تنفيذ السياسة المائية العراقية.

المحور الأول : اطار مفاهيمي عن السياسات المائية والاحتباس الحراري

أولًا: مفهوم السياسيات المائية :

لقد وضع الباحثون تعريفاً للسياسة المائية بمعناها الواسع بأنها "الإطار الذي من خلاله تم عملية إدارة الموارد المائية واستنباط القواعد المنظمة لذلك ".[1] ,فهي إذن طريقة محددة في الإدارة باستخلاص قواعد منظمة لها , ويمكن القول إن السياسة المائية لأية دولة تهدف إلى تعزيز قدرات المستفيدين من موارد المياه في كافة المجالات الإدارية والفنية و المالية لمنظمات مشاركتهم الفعالة في تنفيذ الخطة المائية فضلاً عن تحقيق العدالة في التوزيع وتخصيص الموارد المتاحة والاستخدام مع المحافظة على الجوانب البيئية والصحية فهي إذن ليست مجرد إدارة فاعلة بل وأيضا التفكير في خطوات تعظيم الموارد المائية وتعزيز استدامتها. أما من المنظور الاقتصادي فتعوق السياسة المائية بأنها إدارة الطلب وزيادة الموارد المائية باستخدام الإمكانات المتاحة وهذا يعني أن تلتزم السياسة المائية بتحقيق الاستراتيجية العامة للدولة في المجال المائي عبر تنفيذ الخطط العامة في مجالات الاستخدامات العامة للمياه للشرب أو الزراعة أو الصناعة وغيرها. [2]

من خلال ما سبق يمكن استغلال مجموعة من الخصائص للسياسة المائية وهي :[3]

السياسة المائية هو مجموعة من الآليات والقواعد والخطط.

السياسة المائية تضعها مجموعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية وحتى المواطن له دور مهم فيها ولكن من يقوم برسمها هي السلطة السياسية الرسمية.

: السياسة المائية ليست هدفها فقط المحافظة على الموارد المائية القائمة من التلوث والضياع بل وكذلك تعزيزها وترشيد استخدامها واستدامتها.

وترتبط بالسياسة المائية مجموعة من المفاهيم سنحاول أن تتناولها باختصار:

أولا: الموارد المائية:- ويقصد بها تلك الموارد التي يمكن من خلالها توفير المياه اللازمة للشرب والاستخدامات المنزلية والصناعة والزراعة وغيرها وهذه الموارد تنقسم الى.

الموارد التقليدية للمياه : يختلف تصنيف الموارد المائية العذبة من باحث إلى آخر ولكن في المجمل تنقسم إلى قسمين :

أ- مصادر المياه السطحية الموجودة في الطبيعة بشكل انهار وبحيرات.

ب-مصادر جوفية موجودة تحت الأرض ويمكن استخراجها لاستخدامها في الحاجات المختلفة

الموارد غير التقليدية وتشمل :

أ-تحلية مياه البحر ويقصد بها إزالة الأملاح من مياه البحار والمحيطات وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب والاستخدامات المختلفة.

ب-معالجة المياه المستعملة إذ وجهت كثير من الدول في السنوات الأخيرة جهودها باتجاه إعادة استخدام المياه المستعملة بسبب ندرة المياه من جهة ومحاولة منع التلوث من جهةٍ أخرى.

---

(1)محمد سلمان طابع, دور الاستراتيجيات الزراعية في الادارة المتكاملة للموارد المائية (بالاشارة الى للحالة المصرية) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.2009.ص7.

(2) عدلان صدلاني، حوكمة المياة كخيار استراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,جامعة فرحات عباس ,2013,ص6.

3( ) المصدر نفسه، ص7

ثانيًا: الإدارة المائية: وهي سياسة تتبع غالباً من الدول التي تعاني من شح في مواردها المائية والتي تتضمن إصدار قرارات وتوجيهات فيما يخص الماء الصالح للاستخدام البشري وتأمينه وتوفير مصدر مستدام منه بحيث يتم ضمان استمرار الحياة والتطور البشري [1].

ثالثًا: الاستراتيجية المائية: وهي عبارة عن الأفكار والمبادئ والقرارات التي تتناول ميدان النشاط المائي بصورة شاملة و متكاملة فتحيط بمساراته وتعين أساليب العمل ووسائله الكفيلة بأحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة حيث تحتل الاستراتيجية مرتبة أعلى من السياسة والخطة وتلعب الدور الأساسي في رسم السياسة المائية وعليها تقع مسؤولية وضع أسس وضوابط توزيع المياه بصورة عادلة وتقييم آلياتها و أهدافها و غاياتها. [2]

ثانيًا: مفهوم الاحتباس الحراري:

يعرف الاحتباس الحراري بأنه الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض بسبب زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة واهم هذه الغازات هو الميثان الذي يتكون من وجود ميكروبات في حقول الارز وحرق الكتلة الحيوية من النباتات والأشجار فضلاً عن غازات أخرى مثل اوكسيد النيروز والكلوروكاربون وغيرها التي تتسبب في تآكل طبقة الأوزون الذي يحمي الأرض [3]. كما يعرف الاحتباس الحراري بأنه ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في تدفق الطاقة الحرارية من البيئة وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة الأرض عن معدلاتها العامة. [4]

1-اسباب الاحتباس الحراري: يوجد عاملان رئيسيان للاحتباس الحراري هما :

العامل البشري : اذا تساهم الانشطة البشرية في تغير المناخ بشكل واضح من خلال استخدام الإنسان للوقود الاحفوري في الانشطة, إذ أن احتراق الوقود الاحفوري يؤدي إلى انبعاث الغازات الدفيئة كغاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يؤدي إلى إحداث تغير في الغلاف الجوي وتؤثر الغازات الدفيئة والغبار الجوي في اختلال توازن طاقة الأرض من خلال تأثيرها على التغيير في نسبة الإشعاع الشمسي و الأشعة تحت الحمراء الداخلة للغلاف الجوي والخارجة منه واختلاف خصائص الغازات مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.[1]

العامل الطبيعي: ويتمثل بالظواهر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في حدوثها ومن أهمها البراكين والنشاط الشمسي وحرائق الغابات وذوبان الجليد في القطبين الذي يزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب وجود كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجليد.[3]

2-تأثير الاحتباس الحراري على المناخ :- يحدث الاحتباس الحراري التغيرات التالية على المناخ[2]

---

(1) Arun p.elhonce.hydro politics in the 3rd world:conflict and ceepartaion in international,piver basins us institute of pace press. washington.1999.p30.

(2) محمد سلمان طابع,مصدر سبق ذكرة,ص7.

(3) بن حميدة سفيان، الاحتباس الحراري,مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس مقدمة الى كلية العلوم والتكنلوجيا، جامعة الشهيد الخضر باته، الجزائر، 2015، ص 3.

(4)عبد العزيز فتحي عبدالله , الاصول العامة الجغرافية المناخية , دار المعرفة الجامعية , القاهرة ,2006,ص99

(1) محمد ابراهيم شرف,جغرافية المناخ والبيئة,دار المعرفة الجامعية,القاهرة,2005,ص296.

(2)selin Michael"Global warning":www.britonica.com

(3) فؤاد الكنجي, التغير المناخي وازمة السياسات المائية لدول الجوار العراقي, متاح على الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=738203&r=0

(4) المصدر نفسه.

تناقص معدل هطول الأمطار.

ذوبان الثلوج والجليد القطبي.

ارتفاع مستوي سطح البحر.

زيادة حموضة المحيطات.

التأثير على التيارات المحيطية.

التغير في المناخ.

تغيير في نظام الحياة البيولوجي.

ثانياً طبيعة وانعكاسات ازمة المياه على العراق

يشكل الوضع العراقي في مجال المياه حالة منفردة فهذا البلد الذي كان يسمى بأرض السواد لشدة خضرة أراضيه ويسمى ببلاد الرافدين بسبب وجود هذين النهرين في جزء أساسي منهما , ضمن أراضيه أصبح اليوم يعيش شحاً في المياه. تتوافر مؤشرات عديدة عليه، إذ يعاني العراق بوصفه دولة المصب لنهري دجلة والفرات من انخفاض مناسيب هذين النهرين مما أثر على الزراعة والثروة الحيوانية والمناطق الريفية التي تتواجد حول النهرين وكذلك ملوحة المياه في نهر الفرات بسبب انخفاض مناسيب مياهه , وبحسب توقعات مؤشر (الإجهاد المائي) فإنه بحلول عام (٢٠٤٠) سيصل مجموع انخفاض المياه السطحية بحدود واحد وخمسين مليار متر مكعب سنوياً بعد إنجاز السدود والمشاريع المائية التركية والإيرانية على مجري نهري دجلة والفرات.[3] إن نقص الإيرادات المائية ستلحق أضراراً كبيرة للمستوطنات الريفية للنهرين كما ستخلق لهم معاناة نتيجة تقليص حصصهم المائية وأثاراً سلبية على الزراعة والثروة السمكية لأن نوعية المياه العراقية لاسيما في اسفل حوضي النهرين ستكون ملوثة مما يؤدي إلى عدم صلاحيتها للاستخدام البشري[1]

ومن أهم الأضرار التي سيواجهها العراق نتيجة نقص المياه وشحها هي التغييرات المناخية البيئية وزيادة العواصف الرملية بسبب جفاف مناطق الاهوار مثل هور الحويزة وأهوار ميسان وذي قار فضلاً عن انخفاض منسوب بحيرتي الحبانية و الرزازة ووادي الثرثار نتيجة تأثرها بنقص الوارد المائي من تركيا وإيران وسوريا لكون العراق جغرافياً يقع في منطقة مصب جميع الأنهار الآتية من هذه الدول ولهذا السبب تتناقص كميات المياه في الخزانات والبحيرات والأنهار العراقية إلى مستويات حرجة صيفاً الأمر الذي ينعكس سلباً على تغذية المياه الجوفية والاهوار والبحيرات.[2]

ويتأثر العراق زيادة على كل ما سبق بعوامل مناخية أخرى بفعل الموقع الجغرافي والعوامل المناخية التي تؤدي إلى شحة هطول الأمطار وإطالة فصل الصيف وتزايد موجات الحر الذي زاد من عملية التصحر في الأراضي الزراعية التي هجرها اصحابها وانتقلوا إلى المدن طلباً للمعيشة مما ادي إلى تعرض العراق الى عواصف غبارية صيفية بشكل متكرر وشبه يومي بعد أن كانت حالة نادرة في العقود السابقة الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة تبخر المياه.[1]

وفي تقرير للمعهد الاستراتيجي للسياسة الاستراتيجية حذر من تدهور الوضع المائي في العراق الذي تسبب فيه التوترات القائمة حول المياه بين حوضي نهري دجلة والفرات بأضعاف إمكانية التوصل إلى توافق بينهما حول التقاسم العادل للمياه لكنها تدفع في الوقت نفسه باتجاه جعل الجهود الدبلوماسية ملحة أكثر للتوصل إلى حلول عملية وأشار التقرير إلى أن العراقيين يشعرون بالسخط بسبب أزمة المياه مضيفاً أن ندرة المياه في العراق مرتبطة بجغرافية عند تقاطع معقد للموارد المائية حيث يشكل نهرا دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا وإيران شريان الحياة للعراق لكن الطلب المتواصل على المياه عند دول المنبع دفع الدولتين إلى بناء السدود والتحويلات التي تحد من التدفقات في اتجاه مجرب النهر وتابع التقرير أن المياه تشكل عنصراً أساسياً في تطور اي بلد ولكن بسبب تزايد السكان بشكل كبير في العراق وتزايد الطلب على الغذاء فإن المياه هي الأكثر تضرراً حيث أن نهري دجلة والفرات يزودان الغالبية العظمى من السكان بالمياه فبينما يوفر نهر الفرات حوالي 85% من المياه المتجددة فلسوريا فإن نهري دجلة والفرات يشكلان حوالي 100% من إمدادات العراق

---

(1) المصدر نفسه.

(2) تقرير:عوامل خارجية وسوء تصرف في الموارد يضعان العراق امام كارثة مائية وشيكة , متاح على الرابط https://www.alarab.co.uk.

(3) فؤاد الكنجي , مصدر سبق ذكرة

المائية ومن الملفت أنه بسبب نقص إمدادات المياه فإن ملوحة نهر الفرات عند الحدود العراقية السورية تتزايد بشكل يتجاوز المستويات المستدامة مما يعرقل الاستفادة منه للزراعة والشرب[1]

فضلاً عن ذلك فإن انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات سيؤدي إلى توقف العمل في منظومات توليد الطاقة الكهربائية المقامة على هذين النهرين لا سيما في سد الموصل وسد دوكان وسد دربندخان وسد سامراء كما ستنخفض الخزانات المائية التي يعتمد عليها العراق فى أوقات الجفاف كبحيرتي الثرثار والحبانية.[2]

كما أن للجفاف والتغير المناخي إخطاراً أخرى على الأمن الغذائي فى العراق حيث أن تراجع الموارد المائية يؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني كما أنه يتسبب في نقص مساحات الغطاء النباتي وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي فى الأراضي العراقية وبالتالي فإن التغير المناخي له تداعيات كبرى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق.[3]

أن تغير الظروف المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري يسبب انخفاض خصوبة التربة وفقدان الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها بسبب نقص الرطوبة في التربة وزيادة العواصف الرملية والترابية فالمؤثر المناخي له دور كبير في زيادة نسبة التصحر والملوحة و التلوث و من النتائج الأخرى المصاحبة للاحتباس الحراري هي ظاهرة الأمطار الحامضية بفعل زيادة تركز أكاسيد الكبريت والنيتروجين في الهواء وتسبب الأمطار الحامضية أضراراً كبيرة فالمياه التى تنساب إلى داخل التربة تقتل الكائنات الحية فيها وتسبب التشوهات في الأوراق النباتية وتقضي على الكائنات الحيوانية والنباتية وتسبب تلوث مياه الشرب.[4]

اسباب الأزمة المائية في العراق:

هناك العديد من الأسباب للأزمة المائية في العراق وتتنوع هذه الأسباب بين اسباب طبيعية مثل التغيرات المناخية المصاحبة لظاهرة الاحتباس الحراري المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وزيادة التبخر وقلة هطول الأمطار أو هطولها في الأوقات غير المناسبة للزراعة مما يتسبب بتدمير المحاصيل وأسباب بشرية تتمثل بارتفاع نسبة الهدر نتيجة اتباع طرق الري التقليدية (الري بالغمر) أو عدم وجود سدود و منشأة مائية كافية وغيرها.

ويمكننا أيضاً تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين أولاً :- الأسباب الداخلية هناك العديد من الأسباب التى أدت إلى أزمة المياه في العراق من اهمها:-

1-الفجوة بين المتوفر من المياه وبين الحاجة الفعلية , يوجد فرق واضح بين المياه المتوفرة في العراق -المياه السطحية والمياه الجوفية -، وبين الحاجة الفعلية لها أو الطلب الحقيقي إذ تقدر الحاجة الفعلية لسد احتياجات العراق للأغراض الزراعية والصناعية والمدنية بحدود (٦٦,٨) مليار متر مكعب بحسب إحصاءات عام ٢٠١٥ بينما المتوفر هو (٤٣) مليار متر مكعب في نفس السنة، كما أن نوعية المياه نفسها تتردى وتسوء سنوياً بشكل واضح بسبب نقص المياه من جهة ورمي مخلفات المدن والمستشفيات والمياه الثقيلة في الأنهار بشكل مباشر من جهة أخرى.[5]

1( ) تقرير: على دول حوض دجلة والفرات التعاون فيما بينهما, متاح على الرابط

https://shafaq.com/amp/a

2( ) سعد جاسم محمد,الامن الامائي العرقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وادارة العلاقات الاقتصادية,مجلة المامون الجامعة,العدد الثاني والثلاثون,2018,ص97.

(3) فؤاد الكنجي,مصدر سبق ذكرة

4( ) عامر راجح نصر , اثر خصائص المناخ في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية,المجلد18,العدد1, 2010,ص11

5( ) ازمة المياة تفتك بالعراق ارقام صادمة والحكومة تتحرك.متاح على الرابط

- https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1642296

2- الهدر المائي: يعاني العراق من الهدر المائي الواضح لكمية المياه المحدودة أصلا فشبكات المياه قديمة جداً ومتهالكة بحيث أن كفاءتها محدودة وأغلبها بُني في أوائل الثمانينات من القرن الماضي وفي المجال الزراعي لا تزال طرق الري القديمة تسبب هدراً كبيراً للمياه ولا يتم استخدام الطرق الحديثة في الزراعة.[1]

3- تجريف الأراضي الزراعية:- أدى تجريف الأراضي الزراعية والبساتين إلى فقدان المياه إذ أن فقدان الغطاء النباتي يؤدي إلى سرعة تبخر المياه وعدم تكون بخار الماء المؤدي إلى تكون الغيوم وبالتالي الأمطار

4- سوء ادارة الموارد أن السبب الأساس في أزمة المياه فى العراق ليس فقط قلة الوارد من المياه في العراق بل سوء ادارة المتوفر منها _ على قلته- فالعراق يمثل منطقة تجمع المياه السطحية والمياه الجوفية في المنطقة بوصفه أكثر البلدان انخفاضاً مقارنة بدول الجوار تركيا وإيران والسعودية والأردن وسوريا فجميع هذه الدول ترتفع أراضيها عن مستوى اراضي العراق مما يجعل مياهها السطحية والجوفية تنساب إلى الأراضي العراقية التى تتعرض بعض مناطقها للفيضان والغرق في الشتاء ولكن هذه المياه تفتقر إلى من يستثمرها ويخزنها لأيام الصيف ذلك أن جميع السدود التى بنيت على نهري دجلة والفرات يعود احدثها إلى الثمانينات من القرن الماضي وبعضها يعود إلى الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي وبالتالي فإن العراق يحتاج إلى سدود جديدة وقنوات تنقل المياه وتقلل الهدر فمنذ عقود لم تبذل وزارة الموارد المائية اي جهد لبناء سدود جديدة أو حفر القنوات مائية أو إصلاح مشاريع الري الموجودة مما تسبب في استمرار الهدر وزيادته وانخفضت مخزون السدود إلى أدنى مستوياته بل والأهم من ذلك أعلنت وزارة الموارد المائية انخفاض الخزين المائي بنسبة ٦٠٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة عام 2021 وان الإيرادات المائية الداخلة للعراق لا تتجاوز نسبة 35% فى عام 2022 مقارنة بعام.[2] 2021 5-فشل الدبلوماسية العراقية في ضمان حقوق العراق المائية منذ عقود ودول الجوار العراقي (تركيا وإيران) تقييم السدود وتقوم بتحويل الروافد المغذية لنهري دجلة والفرات دون أن تستطيع الدبلوماسية العراقية الضغط عليها للتوقف عن هذه السياسات رغم وجود أدوات ضغط كثيرة يمتلكها العراق مثل الروابط التجارية والاستثمارات والمشاريع التي تديرها الدولتان في العراق فضلاً عن إمكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية كون العراق له حقوق ثابتة في القانون الدولي بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدامات الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة.

6-_ المعوقات المالية والفنية والسياسية :ان إقامة المشاريع الاروائية يحتاج إلى مبالغ مالية طائلة ورغم أن العراق ليس بلداً فقيراً ولكن الفساد وسنوات العنف واحتلال داعش للمحافظات الغربية في العراق وتدمير بنيتها التحتية أدى إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي للمشاريع المائية فضلاً عن تقادم السدود الموجودة وامتلاء الجداول الرئيسية بالطمي والغرين,ويرتبط بذلك موضوع تجاوز بعض المحافظات لحصصها المائية من جهة والإصرار على املاء وتغذية الاهوار بالمياه التي تنصرف عملياً إلى الخليج العربي ولا يستفيد منها العراق.

ثانياً:_ الأسباب الخارجية: أن وجود منابع نهري دجلة والفرات خارج الأراضي العراقية وكون العراق هو دولة المصب للنهرين _ حيث ينبع كل من نهري دجلة والفرات من الأراضي التركية بينما تنبع اغلب منابع روافد نهر دجلة من الأراضي الإيرانية _ يفرض على العراق إشكالات والتزامات لضمان حصته من المياه ويؤدي إلى ارتباط رسم السياسات المائية العراقية باتجاهات يفرضها البعد الخارجي لاسيما بعد إنجاز تركيا لمشاريعها المائية في جنوب شرق الأناضول وتحويل إيران لأغلب روافد نهر دجلة إلى داخل أراضيها مما ادى إلى جفاف الكثير من الأنهار التي تغذي محافظات شرق العراق -والسليمانية وديالي وواسط وميسان- وعددها أربعة واربعون نهراً بين دائم وموسمي الجريان.[3]

ويمكن القول إن أهم الأسباب الخارجية لأزمة المياه في العراق هي:-

التغير المناخي وظاهرة الاحتباس الحراري: تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات المناخية ويعد العراق من بين أكثرها تأثراً إذ يعاني العراق من الجفاف المستمر وتسجل درجات الحرارة فيه ارتفاعاً ملحوظاً ومستمراً مما يؤثر على المواطنين وعلى الزراعة نتيجة شدة التبخر من جهة وانخفاض معدلات تساقط الأمطار من جهة أخرى،مما يؤدي إلى تدهور الزراعة وتصحر الأراضي وانجرافها بفعل الرياح الصيفية مما يؤدي إلى ظاهرة الكثبان الرملية المتحركة.

---

(1) مسؤولون حكوميون: معدلات هدر الماء الصافي تصل الى 60% متاح على الرابط

https://almadapaper.net/view.php?cat=295750

2( ) تجريف الاراضي الزراعية , متاح على الرابط https://ultrairaq.ultrasawt.com/tags

3( ) حسن الجنابي, ملف المياة المشتركة بين ايران والعراق ,متوفر على الرابط, https://www.dw.com/ar/-17337937

تقليص حصة العراق من مياه دجلة والفرات وروافدها ذكرنا فيما سبق قيام دول المنبع (تركيا وإيران) بإقامة السدود وتحويل بعض الروافد الى داخل أراضيها وهذا العمل قد أدى إلى الأضرار بحقوق العراق المائية وتدمير الزراعة فيه إذ خسر العراق نصف حصته المائية مقارنة بالسنوات العشر الماضية من ٣٥ مليار متر مكعب إلى ثماني مليارات فقط.[1]

ورغم أن مشكلات العراق المائية مع تركيا وإيران ليست جديدة ولكنها بدأت تتفاقم بفعل الاحتباس الحراري وقلة سقوط الأمطار إذ قامت تركيا بإقامة العديد من السدود أهمها سد اتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة مما أدى إلى تناقص واضح بالإطلاقات المائية الداخلة إلى العراق وترفض تركيا الاعتراف بنهري دجلة والفرات كنهرين دولتين بل تعتبرها فقط انهار عابرة الحدود فقط بمعنى انهار تركية تعبر خارج حدودها الدولية وفي المناقشات والمفاوضات ترفض أن تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين مستقلين بل تعتبرها حوضاً واحداً من أجل المساومة بين الكميات المطلقة من نهر دجلة مع تلك المطلقة من نهر الفرات رغم أنهما في الحقيقة حوضان منفصلان.[2]

وتستمر تركيا في سياساتها المائية المتجاهلة لحقوق العراق بإقامة مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم مشروع الغاب (GAP) الذي يضم مشاريع وسدود عدة على نهري دجلة والفرات يبلغ عددها 13 مشروعاً ويعتبر من أكبر المشاريع المائية في العالم والذي يهدف إلى تنمية منطقة جنوب شرق تركيا التي تبلغ حوالي 10% من مساحة تركيا.[3]

أما إيران فإن سياستها المائية أدت إلى تقليص إمدادات المياه الواردة الى العراق إذا أن إيران توفر 40% من إمدادات المياه الواردة الى المحافظات الشرقية عبر انهار دوكان والزاب الاسفل ونهر ديالى ونهري الكارون والكرخة وجميعها تنبع من الأراضي الإيرانية التي قامت إيران بتحويلها كلياً أو جزئياً إلى داخل الأراضي الإيرانية ولم تعد تتدفق باتجاه العراق وهذا أدى ليس فقط إلى تقليل واردات العراق بل إلى ملوحة المياه في شط العرب[4]

ثالثاً: آليات تنفيذ السياسات المائية العراقية

أن الأضرار التي ترتبت على أزمة المياه في العراق والتي بحثناها سابقاً تؤشر الحاجة إلى وضع سياسات جديدة تواجه سياسات دول الجوار وظاهرة الاحتباس الحراري ومن أهم هذه الخطوات:-

تبني موقف قانوني ثابت من الملفات المائية مع تركيا وإيران تركز على الحقوق القانونية الدولية للدول المتشاطئة وبما يضمن حقوق العراق المائية وإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة من خلال التعاون والاتفاق الشامل مع الدولتين ويتركز موقف العراق القانوني بما يلي:-

أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان وفق قواعد القانون الدولي التي تؤكد السيادة والاستخدام المشترك للدول المتشاطئة على مياه الأنهار المشتركة وان الإخلال بذلك يعد انتهاكاً لقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية.[5]

ب - أن حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين وهو ما يؤكده الواقع الجغرافي إذ أن لكل منهما مساره ومنطقته وحوضه وان التقائهما فى شط العرب على بعد آلاف الكيلومترات من منابعهما لا يعني أنهما رافدان لنهر واحد.[6]

1( ) تقرير:العراق يحذر المخزون المائي بات على المحك,متوفر على ارابط

https://www.alarabiya.net/amp/arab-and-world/iraq/2023/02/26

(2) مناور عبد حمد المحمدي , الادارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار ,اطروحة دكتوراة غير منشورة,جامعة سانت كليمنتس هولندا ,2015,ص34

3( ) مركز التخطيط الفلسطيني,محاطر المشاريع التركية على الامن المائي العربي,غزة,1998,ص28

4( ) مروان سالم العلي,ازمة الموارد المائية العراقية والخيارات الاستراتيجية المعروضة,مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2023,ص9

5( ) محمد عبدالله الدوري , المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي , ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي 29-31 تشرين الاول /1991 , معهد البحوث والدراسات العربية , 1994,ص38

6( ) المصدر نفسة,ص39

ج - أهمية عقد المفاوضات بصورة مشتركة للدول الثلاث المستفيدة من نهر الفرات (تركيا وسوريا والعراق) لتحديد حصة كل دولة من مياهه بموجب القانون الدولي وبما يضمن حقوق الدول الثلاث العادلة وليس عقد مفاوضات ثنائية بين كل من العراق وسوريا كلاً على حده مع تركيا.[1]

د_ ضرورة التزام تركيا بمبدأ عدم الأضرار بالغير عند تنفيذ لمشروعاتها المائية على مجري النهرين دجلة والفرات وتستند تركيا في موقفها من مياه نهري دجلة والفرات. وكذلك إيران في موضوع روافد نهر دجلة إلى أن الأنهار النابعة منهما لهما سيادة عليها كما أن لكل بلد السيادة على ثرواته وان حاجتها إلى المياه لا تختلف عن حاجة العراق إليها، وهذا القول ليس صحيحاً من ناحية القانون الدولي فالنهر – كبيراً كان او صغيراً، موسمياً لو دائم الجريان - اذا كان يمر بأراضي أكثر من دولة واحدة فهو لا يعد ملكية خاصة للدولة التي ينبع منها بل هو ملكية مشتركة لكلا الدولتين او الدول التي يمر بها،إذ ينص القانون الدولي على أن النهر الدولي هو ""المجرى المائي الذي تقع أجزاء منه فى دول مختلفة"".[2]

ويمتلك العراق مجموعة من الاتفاقيات مع تركيا وإيران لتقاسم المياه يمكن الاستفادة منهما للبناء عليها في أي مفاوضات مقبلة ,

فمع تركيا هناك العديد من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين من أهمها: ([3])

أ _ معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين البلدين فى ٢٩ آذار ١٩٤٦ والتي تنص على اعتراف تركيا بحقوق العراق المائية المكتسبة فى حوضي دجلة والفرات , والتي أعطت للعراق حق إرسال الفنيين للأشراف على المحطات التركية ومراقبتها وتقديم كل المعطيات والمقاييس المائية لهؤلاء الفنيين وقبول تركيا بإنشاء سدودها وفقاً لتوصيات الخبراء العراقيين والأتراك معاً , وان موقع اي سد تركي والغرض منه سيكون بالاتفاق مع العراق واطلاع العراق على جميع المشاريع التركية الخاصة بما يخدم مصلحتيها.

ب_ مذكرة التفاهم بين البلدين فى كانون الاول ٢٠١٤ فى مجال المياه وتتضمن (١٢) مادة أبرزها تأكيد أهمية التعاون فى مجال إدارة المياه لنهري دجلة والفرات وتحديد الحصة المائية لكل دولة في مياه النهرين.

ج_ اتفاق تقاسم المياه العراقي والتركي توصل البلدان إلى اتفاق جديد حول تقسيم المياه في نهري دجلة والفرات بما يضمن توزيعاً عادلاً له ودخل الاتفاق حيز التنفيذ فى ١٤ تشرين الاول ٢٠٢١ ويتضمن انشاء مركز بحثي مشترك لتقاسم المياه بين البلدين.

اما فيما يخص إيران فلا يوجد اتفاقيات مائية واضحة إذ ترفض إيران التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات بل حتى التفاوض حول الموضوع ولكن هناك اتفاقيات عمومية بين الدولتين مثل بروتوكول طهران ١٩١١ و بروتوكول الأستانة ١٩١٣ ومعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ واتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.[4]

2-ضرورة إدارة المياه بشكل أمثل وعدم هدر المياه: اذ مازالت أساليب الري المستخدمة متخلفة وقديمة فضلاً عن عدم وجود بنية تحتية مناسبة للري الحديث كما أن شبكات المياه هي الأخرى قديمة وهذا ما سبب هدراً كبيراً للمياه وعليه فيجب على الدولة العراقية القيام بدورها الإيجابي لتطوير قطاع المياه في الريف واستخدام تقنيات متطورة للري ومكافحة تلوث مياه الأنهار وبيع وسائل الري الحديثة (التقطير) للفلاحين بأسعار مناسبة ومواجهة اثار الاحتباس الحراري مما يقوي ويعزز الموقف العراق في اي مفاوضات مقبلة حول المياه.

3- استثمار مياه الأمطار والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي وتحلية المياه وإقامة السدود لتقليل هدر المياه وتعزيز الخزين الاستراتيجي من المياه.

تبني سياسات المقايضة الاقتصادية المائية: أن لدولتي المنبع بالنسبة للمياه العراقية - تركيا وإيران. مصالح تجارية كبيرة مع العراق الذي يعتبر واحداً من أهم المستوردين لمنتجات الدولتين وتتركز فيه استثمارات كبيرة لهما في مجالات البناء والانشاءات والبنية التحتية فضلاً عن مصالح استراتيجية أخرى ولهذا يمكن للعراق استخدام هذا الواقع الاقتصادي للضغط على الدولتين لإطلاق حصته من المياه والتوقف عن الأضرار بمصالحة المائية وهو الأمر الذي يحتاج إلى إرادة سياسية قادرة وسياسة مائية واضحة.

1( ) ايمن عبد الحميد البهلول,الاطماع الخارجية في المياة العربية الحروب القادمة , دار السوسن للنشر, دمشق، 2000 , ص65

2( ) انظر المادة (2) الفقرة–أ– من اتفاقية الامم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام 1997.

3( ) مروان سالم العلي , مصدر سبق ذكرة , ص18

4( ) المصدر نفسة ,ص11

إقامة سد على شط العرب بهدف منع رجوع المياه المالحة من الخليج العربي باتجاه شط العرب ومدينة البصرة والسيطرة على المياه العذبة التى تذهب الى الخليج العربي ورغم أن هذا المشروع تعترضه معوقات عديدة إلا أنه ممكن من الناحية التقنية ومن هنا يمكننا القول إن العراق يمتلك مجموعة واسعة من الحلول والخطط التى لو تم تنفيذها فهي كفيلة بمواجهة شح المياه الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري وسياسات الدول المجاورة معاً.

الخاتمة.

أخيراً يمكننا القول إن العراق يواجه مشكلة مركبة تتمثل بظاهرة الاحتباس الحراري من جهة وانخفاض حجم الموارد المائية من جهة أخرى والتي يترتب عليها نتائج وخيمة على حياة المواطنين ومعيشتهم بل وتوفر مياه الشرب لهم، فالعراق ورغم أنه يجري فى أراضيه نهران عظيمان هما دجلة والفرات فإن منابع هذين النهرين تقع خارج أراضيه مما يجعله غير متحكم في الاطلاقات المائية بل هو دولة مصب، وبالنتيجة فإن العراق بحاجة إلى سياسة مائية محكمة وفاعلة لتفادي ظواهر الجفاف والتصحر الناجمة عن الاحتباس الحراري.

الاستنتاجات :-

أن العراق يعاني عجزاً واضحاً في مجال الموارد المائية.

أن ظاهرة الاحتباس الحراري اثرت سلباً على الواقع الزراعي والمعيشي للمزارعين والمواطنين. ٣- أن دول الجوار العراقي (تركيا وإيران) هي المتحكمة في الموارد المائية العراقية وهي غير متعاونة في ضمان حصة عادلة من المياه العراق.

٤- أن العراق بحاجة ماسة لاتباع سياسة مائية فاعلة لتوفير الاحتياجات الأساسية من المياه وترشيد ما هو متوفر منها.

قائمة المراجع و المصادر:

الكتب:

محمد سلمان طابع, دور الاستراتيجيات الزراعية في الادارة المتكاملة للموارد المائية (بالإشارة الى للحالة المصرية)كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.2009

عبد العزيز فتحي عبدالله , الاصول العامة الجغرافية المناخية , دار المعرفة الجامعية , القاهرة ,2006

ايمن عبد الحميد البهلول,الاطماع الخارجية في المياه العربية الحروب القادمة , دار السوسن للنشر, دمشق، 2000

الرسائل و الأطاريح:

عدلان صدراني، حوكمة المياة كخيار استراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,جامعة فرحات عباس ,2013.

مناور عبد حمد المحمدي , الادارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار ,اطروحة دكتوراة غير منشورة,جامعة سانت كليمنتس,2015.

بن حميدة سفيان، الاحتباس الحراري,مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس مقدمة الى كلية العلوم والتكنلوجيا، جامعة الشهيد الخضر باته، الجزائر، 2015.

المجلات و الدوريات:

سعد جاسم محمد , الامن الامائي العرقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وادارة العلاقات الاقتصادية, مجلة المامون الجامعة, العدد الثاني والثلاثون,2018.

مروان سالم العلي,ازمة الموارد المائية العراقية والخيارات الاستراتيجية المعروضة,مركز البيان للدراسات والتخطيط, ,2023

عامر راجح نصر, اثر خصائص المناخ في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية,المجلد18,العدد1, 2010,

المقالات والتقارير:

فؤاد الكنجي, التغير المناخي وازمة السياسات المائية لدول الجوار العراقي, متاح على الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=738203&r=0

تقرير:عوامل خارجية وسوء تصرف في الموارد يضعان العراق امام كارثة مائية وشيكة , متاح على الرابط https://www.alarab.co.uk

ازمة المياة تفتك بالعراق ارقام صادمة والحكومة تتحرك.متاح على الرابطhttps://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1642296 -

مسؤولون حكوميون: معدلات هدر الماء الصافي تصل الى 60% متاح على الرابطhttps://almadapaper.net/view.php?cat=295750

تجريف الاراضي الزراعية , متاح على الرابط https://ultrairaq.ultrasawt.com/tags

حسن الجنابي, ملف المياة المشتركة بين ايران والعراق ,متوفر على الرابط, https://www.dw.com/ar/-17337937

تقرير:العراق يحذر المخزون المائي بات على المحك,متوفر على الرابط https://www.alarabiya.net/amp/arab-and-world/iraq/2023/02/26

قائمة المراجع الاجنبية:

Arun p.elhonce.hydro politics in the 3rd world:conflict and ceepartaion in international,piver basins us institute of pace press. washington.1999.

selin Michael"Global warning":www.britonica.com Linda Yohannes , “ APiyshomespun,